دراسة تؤكد أهمية التطبيق الصارم لقانون الضريبة العامة على المبيعات وايقاف كافة الإعفاءات الضريبية والجمركية

■ ،،كتب/ المحرر الاقتصادي

دعت دراسه علميه الى تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١م وإصدار اللوائح التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم ١٧ لسنه٢٠١٠م وقانون الجمارك رقم (١٤) لسنة ١٩٩٠م وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية والجمركية وحصرها في أضيق الحدود وذلك نتيجة لسوء الاستغلال للإعفاءات في ظل ضعف الرقابة والإشراف على إجراءات منح وتنفيذ الإعفاءات الجمركية بمراحلها المختلفة، إلى جانب مشكلة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي،

وأكدت الدراسه التي أعدها الخبير الاقتصادي علي محمد الوافي على أهمية مراجعة واستكمال منظومة التشريعات الضريبية والجمركية، وإصدار قانون بخصوص مكافحة التهرب الضريبي والجمركي وتطوير إجراءات وأعمال المحاسبة والربط والتحصيل الضريبي الجمركي وكذا تحديث وتطوير نظم المعلومات في المصالح الإيرادية ووضع معايير للتدقيق والمحاسبة تتسق مع القواعد الدولية وبما يحقق الشفافية.

كما أوصت باعتماد معايير الكفاءة والنزاهة فيمن يتم تعيينهم أو اختيارهم للعمل في المصالح الإيرادية، وإجراء التقييم الدوري لأدائهم، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وفقا لذلك والقيام بمتابعة تحصيل الموارد المستحقة للمصالح الإيرادية لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية بالاضافه الى ضرورة التنسيق الكامل بين المصالح الإيرادية وبقية الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وبما يكفل تحصيل كافة الإيرادات العامة المستحقة وتحصيل الضريبة الكاملة على استهلاك القات، والتي يمكن أن تتضاعف لأكثر من خمسة أضعاف الحصيلة الحالية واستخدام ضرائب الدخل التصاعدية بصورة أكبر وبذل أقصى الجهود لتحصيلها والعمل على زيادة الضرائب الجمركية على بعض الأنواع من السلع، مثل السيارات الفارهة، وبعض السلع المستوردة من الأغذية والأثاث والأدوات المريحة والتي

تُستهلك عادةً من أصحاب الدخول العالية.

وبينت الدراسه أن السياسات المالية تعتمد أساساً على السياسات الضريبية لجميع الموارد خاصة الضرائب المباشرة على الأفراد والشركات والأملاك والضرائب غير المباشرة، وتتمثل أهم الأهداف الضريبية عاده في حشد الموارد لتمويل النفقات العامة.

وأوضحت أن الضرائب تنقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وتشمل الضرائب المباشرة ضرائب دخل الفرد، وضرائب دخل الشركات لمشروعات وضرائب الدخل الأخرى، والضرائب على الرواتب والأجور وما في حكمها، وكذلك الضرائب على الملكية والمعاملات المالية والرأسمالية، فيما تشمل الضرائب غير المباشرة: الضريبة العامة على المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، والضرائب الأخرى على السلع والخدمات.

وبلغت نسبة الضرائب المباشرة في اليمن نحو ٥٣٪ من الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩م، بينما بلغت الضرائب غير المباشرة نسبة ٤٧ ٪ خلال نفس الفترة، ومع هذا فإن نسبة ضرائب الدخل إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في اليمن مرتفعة كمعدل، حيث بلغ متوسط الفترة ٢٠٠٤م-٢٠٠٩م نحو ٢٨٪ من إجمالي الإيرادات الضريبة، ويعود هذا الأمر إلى اقتطاع هذه الضرائب مباشرة من الرواتب والأجور بالنسبة للقطاع الحكومي، مع وجود ضعف شديد في قدرة أجهزة التحصيل الضريبي على تحصيل ضرائب الدخل من القطاع الخاص.

وأكدت إن عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي مرهونة بدرجة كبيرة بقدرة الحكومة على توليد مصادر مالية كافية لتمويل برامج الخدمات العامة والمشروعات التنموية المختلفة، وتشكل الضرائب في اليمن نحو ١٦٪ من الإيرادات كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩م ونحو العامة ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، بينما تمثل الحصيلة الضريبية أكثر من ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في الدول المتقدمة ونحو ١٥٪ في الدول النامية، وهذا يعني أن هناك هدراً كبيراً في الطاقة الضريبية التي يمكن تحصيلها وبما يعادل نسبة ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمثل نسبة ١٥٠ ٪ من حجم الحصيلة الضريبية الحالية في اليمن، وهذا الوضع يؤكد أن هناك حاجة ماسة لمراجعة السياسات المالية، وأثرها على النشاط الاقتصادي، وتأتي السياسات الضريبية في مقدمة السياسات المالية التي يجب مراجعتها وتقييم آلية عملها ومدى سلامة المكونات الأساسية للنظام الضريبي القائم.

وأكدت الدراسة أن مقدرة الحكومات على تحقيق إيرادات ضريبية أعلى لا تعتمد في المقام الأول على طبيعة التشريعات، إنما يعتمد أكثر على كفاءة وتكاملية الأجهزة الضريبية التي تقوم بتطبيق التشريعات، كما أن الإصلاح الضريبي المطلوب هو الذي يؤدي إلى زيادة مساهمة الفئات والشرائح ذات الدخول العالية في المجتمع، وإعفاء ذوي الدخل المحدود من الضرائب، كما يؤدي إلى دعم وتطوير الاستثمارات الإنتاجية التي تسهم في معالجة البطالة ويؤدي إلى تصويب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

وأوضح الوافي إن التوسع في منح الإعفاءات الجمركية والضريبية قد أدى إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من مئات المليارات من الريالات سنوياً، فقد بلغت قيمة الواردات المعفاة التابعة للشركات النفطية وتحت نظام السماح المؤقت خلال عام ٢٠٠٧ مبلغ ٢٢٠ ملياراً بزيادة قدرها ٥٠٪ عن العام ٢٠٠٦م،وبلغت قيمة الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة للشركات النفطية ومقاولي الباطن التابعين لها، وكذلك الإعفاءات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، والإعفاءات الخاصة بالمشاريع الحكومية مبلغ ٧٧٤ مليار ريال بزيادة قدرها ٧٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ م، وهذا التوسع في منح الإعفاءات يصاحبه ضعف في الرقابة والإشراف على إجراءات منح وتنفيذ الإعفاءات.

وأظهرت الدراسه التي قدمت في المؤتمر الاقتصادي اليمني أن هناك تدنياً كبيراً في تحصيل الرسوم الجمركية ولأسباب عدة من أهمهاالتدني الكبير في احتساب أسعار البضائع والسلع المستوردة ووجود العديد من البيانات الجمركية المعلقة لدى بعض الدوائر الجمركية والتي لم يتم تسديد رسومها بالاضافه الى عدم تمكن سلطات الجمارك من القيام باختصاصاتها، سواء في موانئ تصدير النفط الخام أم في موانئ استيراد المشتقات النفطية وفقا لقانون الجمارك وعدم وجود بيانات جمركيه للعديد من السلع الخفيفة الوزن والمرتفعة الثمن فضلا عن عدم اكتمال المستندات والوثائق اللازمة للعديد من البيانات الجمركية والتي من أهمها الفوائد الأصلية وكذا عدم التزام المتخصصين في بعض الدوائر الجمركية ببعض أحكام مواد قانون الجمارك واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة.ونتيجة لذلك تسارع حجم التهرب الضريبي في الأنشطة التجارية والصناعية للقطاع الخاص، وكل هذه الاختلالات وغيرها تؤدي إلى تدني الحصيلة الإيرادية.

بدء مفاوضات لحسم اتفاقية التجارة الحرة بين امريكا وكوريا الجنوبية

■ ،،واشنطن/

بدأت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة أمس الأول مفاوضاتهما حول البنود التي لم تحسم بعد في اتفاقية التجارة الحرة بلقاء وفدين يرأسهما وزير التجارة الكوري الجنوبي كيم جونغ هون والمفوض التجاري الأمريكي رون كيرك في مدينة كولومبيا الأمريكية .

ويأتي عقد هذه المفاوضات التي تستمر لمدة يومين بعد أن فشل الجانبان في التوصل لتسوية حول الاتفاقية الشهر الماضي خلال مفاوضات جرت بينهما في سول قبيل عقد قمة العشرين .

ومن المتوقع أن يسعى الجانبان للتوصل لاتفاق حول نقاط الخلاف الخاصة بقضية لحوم الابقار الأمريكية وتقليل الاختلال التجاري في قطاع السيارات.

وتجد هذه المفاوضات اهتماما حول قدرة الجانبين في التوصل لتسوية في الوقت الذي يجد فيه التحالف المشترك أهمية كبيرة بعد الهجوم الكوري الشمالي بالمدفعية على جزيرة يون بيونغ الكورية الجنوبية ومزاعم الشمال بأنه بنى مفاعلا نوويا جديدا لتخصيب اليورانيوم.

نمو وارادات الصين من الذهب

■ ،،شنغهاي /

أعلن مسؤول في بورصة شنغهاي للذهب أمس الخميس أن إقبال المستثمرين سريع النمو على الذهب دفع واردات الصين من المعدن النفيس للارتفاع إلى ستة أمثالها في الشهور العشرة الأولى من العام فيما يسلط الضوء على جاذبيته كأداة تحوط، وفي إفصاح نادر عن بيانات بشأن تجارة الذهب الصينية التي لا تنشرها سلطات الجمارك قال شين شيانجرونغ رئيس مجلس إدارة البورصة أن بلاده استوردت ٢٠٩,٧٢ طن من الذهب في الشهور العشرة.

وتأتي الزيادة الكبيرة في الواردات على خلفية صعود أسعار الذهب الذي تجاوز ١٤٠٠ دولار للأوقية الاونصة في نوفمبر تشرين الثاني وزاد بأكثر من الربع حتى الآن.

وقال شين للصحفيين عدم اليقين في الاقتصادات المحلية والعالمية إلى جانب التوقعات المتزايدة للتضخم جعلت الذهب أداة تحوط شديدة الجاذبية.

وعلى أساس سنوي ستصل واردات الذهب الصينية إلى حوالي ٢٥٠ طنا مقارنة مع متوسط بلغ نحو ١٨٠ طنا في الشهر الماضي.

وقال شين أن حجم تداولات الذهب في البورصة في الشهور العشرة الأولى من العام زاد ٤٣٪ مقارنة معه قبل عام ليصل إلى ٥٠١٤,٥ طن.